

السلام الإسرائيلي والمشكلات الاقتصادية في مصر

د. محمد المجذوب

الصهيونية . والعقيدة الصهيونية تقضي بإنشاء دولة يهودية في فلسطين ، وتجميع يهود العالم فيها ، وتوسيع حدودها باستمرار لاستيعاب الهجرة المتدفقة ، وتهئية الظروف لها للقيام بدور فعال في المنطقة العربية يتيح لها إعادة تنظيم الاوضاع السياسية فيها والسيطرة الكاملة على اقتصادها .

والتصور الصهيوني للدولة اليهودية يقوم ، من الناحية الاقتصادية ، على ركيزتين اساسيتين : الاولى هي توفير الموارد الحيوية اللازمة لهذه الدولة لتتمكن من استيعاب المهاجرين وتأمين حاجاتهم واعدادهم لتحقيق اهدافها المرحلية . والثانية هي العمل على ان تكون هذه الموارد تحت سيطرة الدولة او ضمن اراضيها . ومن المؤكد ان هذا التصور قد دفع الصهيونيين ، وسيدفعهم باستمرار الى البحث عن المزيد من الموارد لتحقيق المزيد من التوسع الاقليمي وتوطيد العلاقات والروابط بالراسمالية العالمية .

خطر مقايضة الارض بالسلام

لو اطلعنا على اهم مخططات الحركة

تعتبر اسرائيل ، بحكم ارتباطها العضوي بالمجتمعات الراسمالية في الغرب ، كيانا صناعيا متطورا . وهي تواجه مجتمعا عربيا متخلفا يتمتع بثروات طائلة لا يحسن استغلالها من اجل تطوير عناصره البشرية وتنمية قدراته المادية وتعزيز وجوده الحضاري . ومن شأن السلام مع اسرائيل ان يتيح لها ، بما تملكه من امكانات وتلقاه من مساعدات ، السيطرة على مقدرات الاقتصاد العربي وتحويل المنطقة العربية والجوار الى اسواق استهلاكية لمنتجاتها . واذا كانت سياسة المقاطعة العربية قد استطاعت ، حتى الان ، ان تحد من الخطر الاقتصادي الاسرائيلي ، فان هذه السياسة ستزول مع توقيع اتفاق السلام . واذا كانت قناة السويس والموانئ والطارات العربية ، في المتوسط والبحر الاحمر ، قد ظلت ، حتى الآن ، مغلقة في وجه الملاحة الاسرائيلية ، فان السلام سيؤدي الى تنشيط هذه الملاحة وتعزيز الدور الذي تقوم به اسرائيل في المنطقة ، وهو دور وكيل الامبريالية والراسمالية ومنفذ مخططاتهما .

واسرائيل كيان انشائه الحركة

الصهيونية لوجدنا ان السيطرة التامة على مراكز الثقل والقوى في الاقتصاد العربي تأتي في طليعتها . ولبلوغ هذا الهدف اعتمدت اسرائيل ، منذ قيامها ، على نظرية القوة او الردع لانها ظنت ان تفوقها العسكري على الدول العربية مجتمعة لن يطرأ عليه اي تغيير ، وان توالي الهزائم والنكسات العربية المتصاعدة قادر على ارغام العرب على تقبل « السلام » الاسرائيلي ، والتخلي عن فكرة المقاطعة ، والغاء الحواجز والحدود القائمة بينهم وبين الكيان العنصري .

ولكن حرب اكتوبر (تشرين) اثبتت فشل نظرية القوة ، فسارعت اسرائيل الى تبني نظرية جديدة تقوم على فكرة السلام وتتلخص بالمعادلة التالية : مقايضة بعض الاراضي العربية المحتلة بسلام ينهي حالة الحرب مع اسرائيل ، ويتضمن اعتراف الدول العربية بوجودها ، ويسمر عن اقامة علاقات طبيعية بين الطرفين على كل المستويات ، وخصوصا على مستوى التعامل الاقتصادي الكامل .

واسترعت الناحية الاقتصادية انتباه الدكتور الياس سابا ، وزير المالية الاسبق في لبنان ، فكتب يقول : « وهكذا تكون اسرائيل قد مهدت السبيل لسيطرتها على الاقتصاد العربي عن طريق السلم ، بعدما فشلت في السيطرة عليه ، ولو جزئيا ، عن طريق قوة الردع العسكرية واحتلال الاراضي العربية . فاسرائيل ، الدولة العنصرية ، لا يمكنها ان تستمر في العيش وتأمين الزيادة المطلوبة في مستوى دخل مواطنيها الا عن طريق احتلال المزيد من الاراضي العربية ، والاعتماد على المساعدات الخارجية التي يمكنها ان تستدرها بسبب استمرار حالة الحرب والتهديد العربي لوجودها ، او عن طريق التعامل الاقتصادي

مع العرب للحصول على اموالهم الطائلة ، وللاستفادة من المجالات الكبيرة التي تؤمنها السوق العربية الواسعة . وبديهي ان الوسيلة الاخيرة هي اسهل وانفع واقل كلفة لاسرائيل . فهل تكون حاربنا مرة رابعة ، وخسرنا من خسرنا ، وضحيننا بما ضحيننا به ، لنؤمن لاسرائيل الوسيلة الاسهل لديمويتها وازدهارها دولة « عنصرية فاشستية ؟ » (١) .

واستنادا الى هذه المخاوف دعا الدكتور سابا « الى رفض اي مشروع للتسوية السلمية قد ينطوي على اي نوع من انواع التعامل الاقتصادي مع اسرائيل ، مهما بدا ذلك بريئا وبسيطا وثانويا وغير ذي أهمية » ، كما دعا « الى متابعة الصراع العربي ضد الدولة العنصرية اليهودية ، وذلك بالاعتماد على السلاح الاقتصادي ، وهو اقوى وامضى الاسلحة التي في حوزتنا ، والانتقال من الحرب الفعلية الى مرحلة الحصار والتضييق الاقتصادي الخانق من اجل فرض الحل الامثل لقضية فلسطين ، وهو اقامة الدولة الديمقراطية العلمانية » .

وحدد الدكتور سابا الاسباب التي تدعونا الى التخوف من سيطرة الاقتصاد الاسرائيلي على مرافق مهمة من الاقتصاد العربي ، بتمتع المؤسسات الاقتصادية الاسرائيلية :

- ١ - بمساندة مؤسسات اقتصادية عالمية تمتد فروعها واصولها في مختلف انحاء العالم ، كما تعود جذورها الى مئات السنين في بعض الاحيان ، وهذا ما لا يتوافر حاليا للمؤسسات الاقتصادية العربية .
- ٢ - بكادرات بشرية تقنية متمرسه بأساليب الادارة الحديثة ، تفوق نسبيا الكادرات المتوافرة حاليا للمؤسسات العربية .
- ٣ - بمساندة حكومية قادرة على خلق الاجواء

١ - مجلة (الجمهور) اللبنانية ، في (١١ / ٨ / ١٩٧٧) .

المناسبة لها وتحصينها ضد المنافسة العربية في الاسواق الخارجية ، وحتى مساعدتها ماديا بصورة مباشرة تفوق في اهميتها ما يتمتع به العديد من المؤسسات العربية حاليا .

حملة اعلامية مفرضة ضد الصراع العربي الصهيوني

لقد قيل ، لتبرير محاولات انتهاء الحرب مع اسرائيل ، ان الصلح مع العدو كفيل بحل المشكلات الاقتصادية في مصر . وقبل تنفيذ هذا الزعم نود ان نشير الى الاسلوب الجديد الذي تتبعه وكالة الاستخبارات الاميركية لتحقيق اغراضها في الاقطار النامية . والاسلوب يتلخص في قيام هذه الوكالة بتأزيم الاوضاع الداخلية ، ونشر الخراب الاقتصادي والفساد الخلقي ، وتهريب الاستثمارات واغلاق المصانع ، ثم ربط مسألة الخروج من هذه الاوضاع بالقبول بحل معين ترضى عنه الاستخبارات . ففي مصر سعت الوكالة الى تخريب الاقتصاد ، موهمة المواطن المصري بأن الحرب مع اسرائيل هي المسؤولة عن تدهور الاوضاع الاقتصادية ، ومحاولة خلق رأي عام يؤيد محاولات السلام والخروج من الحرب للتخلص من الازمة الاقتصادية . ولا شك ان هذه المعادلة قد اسهمت بأكبر قسط في توفير مساندة شعبية لموقف النظام المصري تجاه اسرائيل (٢) .

وشارك الاعلام المصري ، الخاضع للسلطة الحاكمة ، في الترويج لهذه الحملة ، واعتبر الحروب مع اسرائيل سببا للازمة الاقتصادية

المزمنة في مصر ، وراح يركز على الخسائر التي أصابها من جراء الصراع وعلى المكاسب التي ستجنيها فيما لو استتب السلام . واذا هذا الاعلام ان مصر خاضت هذه الحروب من اجل القضية العربية وكرامة العرب ، فلم تلق منهم جزاء ولا شكورا ، وانها امام أزماتها المتفاقمة لم يعد لها خيار الا الاقلاع عن الحروب وقبول الصلح انقاذا لمستقبل اقتصادها .

فبعد ايام من زيارة الرئيس السادات للقدس المحتلة . كتبت صحيفة (الجمهورية) تقول : « ان رجل الشارع المصري ، وهو يرى ان مشاكله الاقتصادية لا تلقى العناية اللازمة من اشقائه العرب الاثرياء ، لا يستطيع ان يقف موقفا عدائيا من زيارة تستهدف دفع عجلة السلام ، وتسعى لانهاء نزاع ينال الآخرون من ورائه الغنم كل الغنم ، وتكديس الثروات والاموال في البنوك الاجنبية ، ويناله كل الغرم وتزايد الاختناقات والتهاب الازمات » (٣) .

وتساءلت صحيفة (الاحرار) عن البلايين التي انفقتها مصر على هذه الحروب وقالت : « يكفي ان نعرف ... ان مصر وحدها خسرت (٣٦) بليون جنيه منذ بدأ الصراع مع اسرائيل !! » (٤) . واعتبرت صحيفة (التعاون السياسي) ان التنمية المصرية كانت تنمية عكسية بسبب قضية تحرير الارض العربية في فلسطين والاراضي التي احتلت بعد ذلك (٥) .

وهاجمت صحيفة (الاهرام) الثراء العربي الفاحش واكدت ان الرفاه لا يكون الا بالسلام ، فقد انفق العرب والاسرائيليون اكثر من مئة مليار دولار على التسليح « كان يمكن لهذه المبالغ الطائلة ان تحول هذه المنطقة الى

٢ - حسين ابو النمل : سلاح الاعلام ونهج التسوية . منشورات دائرة الاعلام والتوجيه المركزي في جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية . بيروت (١٩٧٨) ، ص ٣٦ .

٣ - الجمهورية ، في (١٩٧٧/١١/٢٦) .

٤ - الاحرار ، في (١٩٧٧/١١/٢٨) .

٥ - التعاون السياسي ، في (١٩٧٧/١٢/٤) .

من نفقاتنا العسكرية يصبح من المستطاع تحقيق الاعاجيب هنا » (٨) .

السلام والمشكلات الاقتصادية المصرية

ونعود الى تنفيذ مبررات السلام التي يدلي بها اللاهثون وراء التسويات الاستسلامية في مصر . فقد ردت فئة من الوطنيين المصريين (٩) على الادعاء القائل بأن الصلح مع العدو يحل الازمة الاقتصادية ، ونعنته بالكذبة وأكدت ان هذه الكذبة تتكرر للمرة الثالثة .

ففي المرة الاولى ، قيل للمصريين بأن خيرات النفط ، المصحوبة بالازدهار والانتعاش ، ستندفق عليهم اذا ما أخذوا بسياسة الانفتاح ... وأخذوا بهذه السياسة فحلت بهم خيرات النفط ، ولكن على شكل قروض قصيرة الاجل وبفوائد تصل الى (٢٠ ٪) . وضاع القسم الاكبر منها في تسديد الفوائد مقدما ، وفي عمولات تدفع للوسطاء . وما تبقى منها وصل الى المواطنين بشكل سلع ترفهية . وكانت النتيجة تدمير الاقتصاد الوطني ووصول البلاد الى حافة الافلاس .

وفي المرة الثانية ، قيل لهم ان الدولارات والخيرات الاميركية ستندفق عليهم اذا ما تقربوا من الولايات المتحدة وابتعدوا عن الدول الاشتراكية واعدوا للرئيس الاميركي السابق نيكسون ، ولوزير خارجيته كيسنجر ، استقبالا رائعا في عاصمتهم . وفعلوا ، فلم يجنوا الا المزيد من المهانة والتجوع . لقد اشترطت واشنطن على المصريين ان يضعوا اقتصادهم تحت اشرافها ، ويتخلوا عن القضية الفلسطينية ، ويتنازلوا عن بعض حقوقهم في سيناء ، ويوافقوا على اقامة قواعد عسكرية

جنة بدلا من تحويلها الى خرائب » . ورددت الصحيفة مزاعم « بيغن » في خطاب الكنيست ، في (٢٠ / ١١ / ١٩٧٧) ، فرأت انه اذا تم توقيع اتفاقية سلام « فان جزءا كبيرا من الاموال التي تخصص حاليا للاستعداد للحرب يمكن ان توجه الى المرافق العامة والمشروعات الزراعية والمشروعات الصناعية وغيرها من مشروعات التنمية وخلق فرص التوظيف » (٦) . وروت احدى المجلات الاسبوعية اللبنانية

ان وزير المالية الاميركي ، مايكل بلومنتال ، « زار مصر ليقدم للسادات تقريرا خلاصته ان الوضع الاقتصادي في البلاد يشبه بئرا بلا قعر . والسبب في ذلك هو ارتفاع نسبة عدد السكان بشكل يفوق النسبة التي وصلت اليها باكستان ، مع وجود نزف مالي آخر من جانب عمليات التسليح التي استنفدت كل المساعدات المادية العربية والقروض الخارجية . ويقال ان النصح الذي قدمه بلومنتال كان شبيها بالنصح الذي قدمه يوسف منذ (٣٤٠٠) سنة ، عندما فسر حلم فرعون في السبع بقرات سمان والسبع بقرات عجاف ، بالدعوة الى الغاء حال الحرب مع اسرائيل كمقدمة للحصول على مردود في العافية الاقتصادية » (٧) .

وكان المسؤولون المصريون ، وعلى راسهم رئيس الدولة ، قد مهدوا لهذه الحملة بالادعاء بأنه لم يعد بوسع مصر تحمل النفقات العسكرية الباهظة التي أصبحت تثقل كاهل الموازنة وتمنع الحكومة المصرية من تحقيق « الاعاجيب » في حقل الازدهار الاقتصادي . قال الرئيس السادات : « ان مصر بحاجة الى السلام والى تخفيض نفقاتها العسكرية من اجل اعادة البناء . واذا كان بالامكان توفير مئة مليون جنيه فقط

٨ - صحيفة السفير (اللبنانية) ، في (٢٨ / ٣ / ١٩٧٨) .

٩ - راجع ما نقلته السفير ، في (١٩ / ١٢ / ١٩٧٧) ، عن مجلة التضامن .

٦ - الاهرام ، في (٢٥ / ١١ / ١٩٧٧) .

٧ - مجلة (الحوادث) اللبنانية ، في (٢٥ / ١١ / ١٩٧٧) ،

اميركية فيها (١٠) .

والآن ، وللمرة الثالثة ، يقال للمصريين ان الصلح مع العدو الصهيوني سيسمح لحكام مصر بالانكباب على القضايا الداخلية والمشكلات الاقتصادية من اجل ايجاد الحلول العادلة لها . ولكن هناك حقائق تتناقض مع هذا الزعم وتثبت ان لا علاقة للصلح مع العدو بحل المشكلات الداخلية للاسباب التالية :

١ - ان سبب الحرمان الذي يعانيه الفلاح المصري يعود الى تلك القوانين التي صدرت في عهد الرئيس السادات . وهذه القوانين على نوعين : قوانين اعادت الى كبار ملاك الارض سطوتهم وامتيازاتهم السابقة ، وقوانين اطلقت يد الرأسمالية الزراعية في تسويق المحاصيل بعد شرائها من الفلاح بأسعار متدنية ، او بسرائها منه وهي في الحقل ، مقابل قروض مرتفعة الفوائد . فكيف بالامكان اقناع الفلاح بأن الصلح مع اسرائيل سيخفف عنه استغلال كبار الملاك والرأسمالية الزراعية .

٢ - ان المشكلة الاساسية للعمال المصريين تكمن في سيطرة الرأسمالية الشرهة على علاقات الانتاج ، وفي التناقض الحاد بين القيمة الفعلية لاجورهم الهزيلة وبين مستوى المعيشة الذي يرتفع بشكل صاروخي شهرا بعد شهر . فكيف بالامكان اقناع العامل بأن الصلح مع اسرائيل سيؤدي الى اصلاح اخلاق الرأسماليين وكبار التجار ، وبالتالي

١٠ - ذكرت صحيفة (النهار العربي والدولي) ، نسي (١٩٧٨/٣/١١) ، ص ١ ، انه علم من مصادر دبلوماسية عربية وثيقة الاطلاع ان ادارة كارتر تدرس جدبا احتمال اقامة قاعدة جوية عسكرية اميركية في سيناء ، كجزء من الحل لمشكلة الانسحاب الاسرائيلي من سيناء . واوضحت المصادر ان احد الاقتراحات المطروحة هو ان تنسلم الولايات المتحدة من اسرائيل احد مطاراتها الرئيسية في سيناء ، وتحوله الى قاعدة جوية ، الهدف منه ضمان امن اسرائيل والعبولة دون وقوع اي اعتداء خارجي عليها .

الى حصوله على الاجر الكافي والمستوى اللائق ؟

٣ - ان التبرير الذي يقدمه اقطاب النظام المصري مرتبط كل الارتباط بالاوضاع الاقتصادية الراهنة في مصر . وهذه الاوضاع تخضع اليوم لنفوذ البورجوازية الطفيلية المتطلعة الى الثراء العريض السريع ، الذي لا يمكن ان يتحقق الا بالقضاء على القطاع العام والتحالف مع الرجعية العربية والتعامل مع السوق الامبريالية .

وجميع التجارب التي مرت بها الاقطار النامية ، ومنها الاقطار العربية ، تثبت ان هذه البورجوازية التي تنشأ وترعرع في ظل الانفتاح الاقتصادي لا يمكنها ، البتة ، انتاج سياسة وطنية ، وخصوصا عندما تترتب على هذه السياسة تبعات وتضحيات ضخمة وطويلة .

ان اتباع سياسة وطنية في مصر يفرض مقاومة الخطر الصهيوني والتصدي للامبريالية التي تمد الصهيونية بأسباب الحياة وادوات العدوان ، كما يفرض على البورجوازية التضحية ، خلال فترة الصراع ضد الامبريالية والصهيونية ، بجزء لا يستهان به من مصالحها . غير ان هذه الطبقة ، بحكم تركيبها وطبيعتها وتطلعاتها ، غير قابلة وغير مستعدة وغير جاهزة لتحمل هذه التضحيات او تقبلها . هذه الطبقة لا وطن لها ولا قومية . وكل محاولة لاستثارة شعورها القومي عند الخطر ، او استنهاض همتها في الملومات ، او الركون الى اريحياتها وشهامتها في الازمات المصرية ، امر لا طائل فيه . ان وجودها قائم على توافر الثروة وتكدس الارباح . ولهذا فهي مستعدة في كل وقت للتحالف مع أي كيان او نظام (ولو كان عدوا لوطنها) اذا وجدت انه قادر على حماية مصالحها وتأمين تدفق المنافع المادية

لها . ولهذا ، فهي جاهزة في كل حين للتضحية بمصالح الوطن والتفريط في السيادة والحقوق القومية من اجل الحفاظ على مصالحها الخاصة .

وقوة هذه الطبقة تكمن في سيطرتها على القدرات الاقتصادية في الدولة . والاسلوب التقليدي الذي يمكنها عادة من امتلاك هذه القوة يتلخص في الهيمنة على عمليات السمسرة والمقاولات واحتكار الصفقات والمعاملات التجارية . والتجّاح في هذه المجالات يتطلب قدرة عالية على المرونة والتلون والتلاعب ، وبراعة فائقة في الخبث والدهاء والمداينة . ومن الطبيعي ان تتأثر الانظمة السياسية التي تعتمد على هذه الطبقة بتلك الصفات وتمارسها وتحولها الى اسس وقواعد للحكم .

تلاعب متعمد بالارقام الاقتصادية

اراد الاعلام المصري ان يوهم الناس بان الزبارة قد آتت اكلها، وان المعجزة الاقتصادية بدأت تطل ، فراح يذيع ارقاما واخبارا لا تصدق عن الاوضاع المالية والاقتصادية في البلاد . لقد وضع احد الكتاب المصريين دراسة بعنوان « رؤية اقتصادية لطريق السادات الى القدس » ، حلل فيها الناحيتين المالية والاقتصادية اللتين تضمنهما البيان السنوي للحكومة المصرية ، المتعلق بالسياسة العامة (١١) .

وفي الدراسة ، اوضح الكاتب كيف ان الحكومة المصرية تتلاعب بأرقام المؤشرات الاقتصادية لايهام الرأي العام بأن الاقتصاد المصري يحقق نموا يصل الى حد المعجزة ، في حين ان الواقع يشير الى تدهور الوضع

١١ - راجع الدراسة في السفر ، في (٢٠ و ٢١ / ٣) .
(١٩٧٨) .

الاقتصادي . ومن الاضاليل التي ذكرها ما اعلنته الحكومة عن معدل النمو في الناتج القومي . لقد زعمت ان هذا المعدل هو (٩٩ ٪) للعام (١٩٧٨) ، وان المعدل خلال العام السابق كان (٨٤ ٪) . وقال الكاتب : « فكيف يطلب من عاقل تصديق هذه المعدلات؟ لو ان هذه المعدلات كانت صحيحة لكانت مصر تحقق معدلات قياسية ، ولكانت هناك (معجزة مصرية) ، مثل ما نسمع عن (المعجزة اليابانية) ، او عن بعض الدول الاشتراكية التي وصلت احيانا في معدلات النمو الى (٨ ٪) . ولو كانت المعجزة حقيقية ، وليتها كانت ، لتدقق علينا الخبراء من كل العالم ليتعلموا على ايدينا ، وينهلوا من خبرتنا . ولكننا نعرف للأسف ان الخبراء واشباه الخبراء قد قدموا فعلا كي يفتوا ويحللوا في كيفية اغاثة وانهاض الاقتصاد المصري المريض ! » .

وبين الكاتب ، من ناحية ثانية ، ان المخططين للنظام المصري واجهوا اختيارا بين سياسة الانفتاح وبين الانفاق العسكري استعدادا لمواجهة العدو ، فاخاروا الانفتاح ، لان القاعدة الطبقية للحكم ، المكونة من السماسرة والطغليين ، يهملها الربح ولا يعنيه الوطن . وقال : « اذا كان الانفاق العسكري مسؤولا الى حد معين عن حدة الازمة ، فان سياسة الانفتاح هي المسؤول الاول ، فهي سياسة لا تتفق اطلاقا مع اقتصاديات بلد محارب ، او بلد يتكبد انفاقا عسكريا يتبلغ حوالي ثلث الناتج القومي . فهذا العبء ، وفي بلد محدود الموارد ايضا ، يتطلب التقشف الشديد من ناحية ، ويتطلب من الناحية الاخرى ترشيدها للاداء الاقتصادي ، وتخصيصا للموارد الاستثمارية على نحو يتفق مع اولويات قومية صارمة . وكل هذا يتطلب مزيدا من سيطرة

الدولة ، ومن التخطيط الشامل الكفء . وكل هذا عكس ما فعلته سياسة الانفتاح . والاستمرار في سياسة الانفتاح كان لا بد ان يؤدي منطقيا الى تفاقم الازمة في المديونية الخارجية ، وتدهور او انهيار كل التوازنات في بنية الاقتصاد القومي » .

السيطرة على الاقتصاد العربي عن طريق التعاون

وعندما ننقل الى دراسة الاوضاع في اسرائيل ، نجد ان هذا الكيان لا يزال ، منذ قيامه ، يتخبط في ازمة اقتصادية مزمنة تعود الى اسباب وعوامل متعددة ، اهمها اعتماده الكلي على الراسمالية العالمية والمساعدات الخارجية . ولا نذيع سرا ان قلنا بأن مصلحة اسرائيل تقضي ان يبقى الاقتصاد المصري (ومعه كل الاقتصاد العربي) ضعيفا ، حتى يمكنها السيطرة عليه واغراقه بمنتجاتها ، والتخفيف بالتالي من حدة ازمتها . والصلح وسيلة مثلى لفتح السوق المصرية والاسواق العربية امام الانتاج الاسرائيلي .

ان اسرائيل ، التي تحلم دائما بتحقيق الهدف النهائي للصهيونية (اي اقامة اسرائيل الكبرى) ، تود ، من حين الى حين ، وخلال توسعها التدريجي المرسوم في الارض العربية ، ان يسود السلام بينها وبين الدول العربية المجاورة لتتمكن من دعم اقتصادها وتنشيط صناعاتها ومضاعفة صادراتها . بل ان وضعها الاقتصادي الراهن يحتم السلام ، كما قال احد الوزراء فيها (١٢) . وعندما انتشرت انباء

وقف اطلاق النار ، في صيف العام (١٩٧٠) ، على اثر قبول مشروع روجرز ، قال حاكم مصرف اسرائيل : « ان مشروع روجرز ، ووقف اطلاق النار ، امران سيدعمان الاقتصاد الاسرائيلي ويؤديان الى زيادة الصادرات الاسرائيلية ، ومن ثم تقوية ميزان المدفوعات والحركة الصناعية ... ان وقف اطلاق النار على جبهة القناة سيتيح لاسرائيل تحويل عدة صناعات حربية الى الانتاج العادي » . واعترف هذا الحاكم « بأن حرب الاستنزاف وحالة اطلاق النار على الجبهات ، والتي كانت سائدة قبل مشروع روجرز ، كانت تدمر الاقتصاد الاسرائيلي » (١٣) .

وبالاستناد الى هذا التصريح نستطيع ادراك الاسباب الحقيقية التي حدثت باسرائيل الى اعلان موافقتها على مشروع روجرز في (١٩٧٠/٧/٣١) ، كما نستطيع فهم التوقيت الذي تظهر فيه الدعوة الى السلام والصلح في اسرائيل ، والذي يأتلف مع وجود ضائقة اقتصادية او مأزق داخلي فيها .

وعندما اخذ النظام المصري بيدي استعداده للتقرب من الكيان الصهيوني ، وجد زعماء اسرائيل ان التلويح بالتعاون هو افضل طريقة لاختفاء رغبتهم في السيطرة تدريجيا على الاقتصاد العربي . ولم تمض على زيارة الرئيس السادات للقدس المحتلة ايام حتى سارع الاسرائيليون ، سياسيين وصحافيين وفنيين ، الى اعلان اهتمامهم الخاص باحتمالات التعاون ، في كل المجالات وعند تحقيق السلام ، بين كيانهم والدول العربية ، وخصوصا بين

معاريف في (١٩٧٨/١/٢) . نقلا عن نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، عدد كانون الثاني ، يناير (١٩٧٨) ، ص ٤٦ .

١٣ - اذاعة اسرائيل في (١٩٧٠/٨/٦) .

١٢ - اعلن وزير الصناعة والتجارة والسياحة في اسرائيل ان « مصر ليست وحدها المحتاجة الى السلام ، بل ان حاجتنا اليه لا تقل عنها . وانا اجرؤ على القول ان وضعنا الاقتصادي يحتم السلام ... ونحن بحاجة الى السلام كحاجتنا الى الهواء » . صحيفة

ولعل من أهم هذه المجالات (التي اولتها
الايواسط السياسية والاقتصادية الاسرائيلية)
اهتماما خاصا في حال استتباب السلام ما يلي:
التعاون في مجال الثروات الطبيعية ، والتعاون
في مجال المحطات والمراكز الذرية ، والتعاون
في المجال النفطي .

ولو اکتفينا بالمجال الاخير لوجدنا ان
اهتمام الاسرائيليين البالغ بمسألة النفط
الموجود في سيناء يعود الى عدة اسباب ،
أهمها :

١ - ان اسرائيل محرومة من النفط ،
والدول النفطية المجاورة لها او القريبة منها
دول عربية (باستثناء ايران) معادية لها .
٢ - ان حاجة اسرائيل الى النفط تزداد
عاما بعد عام بسبب ازدياد منشآتها الصناعية
والعمرانية ، وارتفاع عدد سكانها ومستوطناتها ،
وتطور وسائلها واجهزتها الحربية الحديثة .
٣ - ان ايران في الماضي كانت تسد قسما
من حاجتها النفطية وتبادر ، في اللغات
والمعارك ، الى اسعافها وملء مستودعاتها .
وخط الانابيب الممتد ما بين ايلات وعسقلان
الذي يعمل مبدئيا بطاقة مليون برميل يوميا
(اي ٥٠ مليون طن في السنة) ينقل نفطا ايرانيا
الى دول اوروبية . غير ان ايران اخذت ، في
الآونة الاخيرة ، تتقرب من النظام المصري
وتلوح بإمكان قطع النفط عن اسرائيل في حال
نشوب حرب بسبب تعنت اسرائيل واصرارها
على عدم الانسحاب من الاراضي المحتلة في
عام (١٩٦٧) . ولهذا اضطرت اسرائيل الى
التفاهم مع بعض الدول البعيدة عنها لتزويدها ،
عند الحاجة ، وبالسعة اللازمة ، بحاجتها من
النفط .

٤ - ان اسرائيل تعتبر نفسها الحارس
الامين لمصالح الامبريالية العالمية في المنطقة ،
والنفط من أهم هذه المصالح .

كيانهم ومصر . بل ان بعض المؤسسات
الاسرائيلية قد ذهب الى حد وضع الخطط
والمشاريع التي يمكن ان تبادر اسرائيل الى
تنفيذها ، في حال التوصل الى اتفاق سلام مع
الدول العربية (١٤) .

ويمكننا تلخيص الافكار والمقترحات
المتعلقة بالتعاون ، التي انتشرت في اسرائيل
بعد الزيارة ، بالتحركات او المظاهر الرئيسية
التالية :

- ١ - الاعراب عن رغبة عارمة في تحقيق التعاون
بين اسرائيل والدول العربية .
- ٢ - التظاهر بأن اسرائيل مستعدة للتضحية
بمصالحها المادية في سبيل السلام .
- ٣ - الافاضة في الحديث عن مزايا التعاون
والزعم بأن هذا التعاون سيكون لمصلحة
الدول العربية ، او لمصلحة كل الاطراف ،
وان من شأنه احداث المعجزات في المنطقة .
- ٤ - تلقف الفكرة التي طرحها ملك المغرب حول
الجمع بين « العبقريّة الاسرائيلية والموارد
العربية » ، والتركيز عليها لايهام العرب
بأن اسرائيل قادرة على مساعدتهم .
- ٥ - التركيز على فكرة التخلف الاقتصادي
الذي يشمل المنطقة والادعاء بأن ازالة
هذا التخلف مرهونة بمدى التعاون بين
اسرائيل وجيرانها .
- ٦ - الضرب على وتر التنمية الاقتصادية التي
تضيع او تنقص بسبب ارتفاع الميزانيات
المخصصة للدفاع .
- ٧ - اعداد « خرائط سلام » اقتصادية ،
ومشاريع تعاون اقتصادية .
- ٨ - محاولة تحديد مجالات التعاون بين
الطرفين ، وخصوصا بين مصر واسرائيل .

١٤ - راجع ما ورد في نشرة م . د . ف . ، عدد كانون
الثاني ، يناير (١٩٧٨) .

٥ - ان الاكتشافات النفطية التي تمت مؤخرا في سيناء يمكن ان تحول اسرائيل الى دولة منتجة للنفط .

والنقطة الاخيرة تحتاج الى شيء من التفصيل ، فقد اكتشف النفط بكميات تجارية في منطقة الطور . وتشير التقديرات الى ان حقل الطور يمكن ان يجعل من اسرائيل ، في حال احتفاظها بالمنطقة ، دولة منتجة للنفط . وتقل عن خبراء اميركيين « ان احتياطي النفط في منطقة خليج السويس المصرية ، والموجودة اليوم تحت الحكم الاسرائيلي ، من شأنه ان يجعل الدولة قوة اقتصادية في المستقبل غير البعيد » . وقدر هؤلاء الخبراء قيمة كميات النفط ، الموجودة في هذه المنطقة ، بـ (٤٥) مليار دولار (١٥) .

ولدى زيارة الرئيس السادات ، ذكر وزير الطاقة الاسرائيلي انه اقترح عليه تعاونا في مجال التنقيب عن النفط في خليج السويس (١٦) . ثم ربط الوزير بين الاكتشاف النفطي الذي تم وبين المفاوضات مع مصر ، فقال : « ان النفط في الطور يقوي موقفنا في المفاوضات الجارية . ومن غير المستبعد ان تتخذ اسرائيل ومصر قرارا بشأن تسوية ما والاستمرار في اعمال التنقيب » (١٧) .

وبالاضافة الى الثروة النفطية التي عثروا عليها في سيناء ، فقد اكتشفوا كذلك حقلا مهما للغاز في مشارف رفح ، على عمق (١١٠٠) متر (١٨) .

وبما ان كل هذه الحقول قد اكتشفت قبيل زيارة الرئيس المصري ، فقد فضل الاسرائيليون التزام التكتم حولها خلال الزيارة .

ولم تبدأ الصحافة بالحديث عنها الا بعد الزيارة . ففي اواخر العام المنصرم ، دعا عميد كلية الهندسة الجوية في معهد التخنيون الى تحقيق مشروعات نفط مشتركة في خليج السويس يمكن ان تضم ، بالاضافة الى «مدينة للمفاعلات الصناعية» ، « مدينة للصناعة البتروكيمياوية المشتركة بين اسرائيل ومصر » ، ويمكن ان تشكل « اساسا لسوق مشتركة في الشرق الاوسط » (١٩) .

وفي (١٩٧٨/٣/٢٨) . اعلن وزير الطاقة الاسرائيلي ان اسرائيل بدأت ضخ النفط من آبار جديدة في البحر الاحمر . وابلغ الصحفيين ان هناك ثلاث آبار في حقل « علما » في الطور تدفق النفط من اثنتين منها هذا الاسبوع ، وانه من المتوقع ان يبلغ انتاجها ١٤ الف برميل في اليوم . وقال انه سيتم حفر ١٢ بئرا اخرى في المنطقة خلال الاشهر الثمانية عشر المقبلة (٢٠) . وبعد ايام صرح نفس الوزير ان «اسرائيل تحتفظ، بموجب القانون الدولي، بحقوق استثمار آبار النفط التي اكتشفها في سيناء حتى لو اجبرت على الانسحاب» . و اضاف ان « هذه الابار يمكن ان تستثمر لمصلحة مشاريع التنمية الكبرى المشتركة بين مصر واسرائيل » . ولاحظ ان سيناء « يمكن ان تصبح مركزا مهما لانتاج النفط : و لصناعة مشتقات النفط بالاشتراك مع مصر . كذلك يمكن ان تضم محطات نووية توفر التيار الكهربائي لمصر واسرائيل » (٢١) .

ومما تقدم نستنتج ان الاسرائيليين ما زالوا يعملون جاهدين لتحقيق حلمهم القديم الدائم بمد نفوذهم من الفرات الى النيل . وهم

١٥ - صحيفة يديعوت اخرونوت ، في (١٩٧٨/١/٣) .

١٦ - نفس الصحيفة ، في (١٩٧٧/١١/٢٢) .

١٧ - صحيفة معاريف ، في (١٩٧٧/١٢/١٨) .

١٨ - صحيفة دافار ، في (١٩٧٧/١٢/٢٢) .

١٩ - معاريف ، في (١٩٧٧/١٢/٢٩) .

٢٠ - السفير ، في (١٩٧٨/٣/٢٩) .

٢١ - صحيفة النهار ، في (١٩٧٨/٤/٦) .

السنة هي سنة حرجة بالنسبة الى ميزانية الدولة » وبأن « الرئيس السادات يساعدنا ... فالمنافس العام من الهدوء في الشرق الاوسط يخلق ثقة ، وبدانا نشعر باهتمام في العالم الواسع في مجال الاستثمارات » (٢٢) .

الآن يعتقدون الامال الكبار على المناخ السلمي الذي اوجدته الزيارة المشؤومة من اجل تحقيق المزيد من السيطرة والتوسع واجتذاب الرساميل والاستثمارات الاجنبية . وقد عبر وزير المال الاسرائيلي عن هذا الشعور عندما قال بأن الزيارة « خلقت جوا من الهدوء في الشرق الاوسط وزادت من الثقة بالاستثمارات في اسرائيل » ، وعندما اعترف بأن « هذه

٢٢ - يدبوت احرونوت ، (في ١٢/١/١٩٧٧) .

صدر حديثا
عن معهد الانماء العربي

في سلسلة الدراسات الاستراتيجية

الاعتراف باسرائيل
من خلال التسوية
د. محمد المجنوب

٧ ليرات لبنانية

في سلسلة الدراسات الادارية

الادارة التنموية للوطن العربي
مدخل عام
د. خليل النقيب وحسن الحلبي

٦ ليرات لبنانية

في سلسلة العلوم المتكاملة

بدائل الطاقة
د. محمد دبس
وفريق العلوم المتكاملة

٦ ليرات لبنانية